

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأحد 4 يناير 2015 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5603)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - حماة الوطن.. دور وطني وإنساني متميز

الإمارات اليوم

03 - التوطين مسؤولية مجتمعية مشتركة

تقارير وتحليلات

04 - قراءة تحليلية لأبرز ثلاثة عوامل لوجستية لتمدد داعش

06 - ما الذي ينتظر الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق؟

07 - خمسة أسلحة كورية شمالية تثير الخشية لدى كوريا الجنوبية والعالم

شؤون اقتصادية

08 - العراق يصدر 2.940 مليون برميل يومياً من النفط في ديسمبر الماضي

من إصدارات المركز

09 - النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية



حماة الوطن.. دور وطني وإنساني متميز

دوافع المبادرة الكريمة لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، بتخصيص يوم الاحتفال بجلوس سموه، لحملة وطنية من الشكر والتقدير والعرفان لأبناء القوات المسلحة، انطلقت من حرص القيادة الرشيدة على إبراز الدور الوطني والأمني والإنساني الذي اضطلعت به القوات المسلحة منذ توحيد صنوفها البرية والبحرية والجوية بتاريخ 6 مايو 1976 تحت اسم القيادة العامة للقوات المسلحة، وتحت قيادة واحدة وراية علم دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن المقولة الشهيرة للمغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، المتمثلة في أن «جيش الإمارات هو درعها الواقية للحفاظ على التراض الوطني وصيانة الأرواح وحماية ثروة هذا البلد، وهو أيضاً لمساندة الأشقاء إذا احتاجوا إلينا»، لا تزال ماثلة في عقول أبناء القوات المسلحة والإماراتيين ووجدانهم كلهم، وعلى أساسها قدمت هذه القوات الباسلة على مدى تاريخها أنصع الصور المشرفة للإنسان الإماراتي بشهادة كل من واكب جدارتها وجرّفتها العالية وإنسانيتها المتقدمة في العديد من المهمات التي أنيطت بها، سواء في مساعدة الأشقاء أو حفظ السلام والأمن الدوليين أو المساعدة في مناطق الكوارث البيئية والنزاعات والطوارئ في العديد من مناطق العالم.

لقد جسدت القوات المسلحة الإماراتية على الدوام معاني الوفاء والتضحية ونكران الذات من خلال بذل أقصى الجهود التدريبية لاستيعاب جميع المهام العسكرية البرية والبحرية والجوية، فضلاً عن مواكبة أحدث التطورات العسكرية وتقنياتها التكنولوجية، وفق أرقى المعايير العالمية المعتمدة في أفضل المراكز والمؤسسات العسكرية في العالم، إضافة إلى القيم الإنسانية المضافة التي اكتسبها من شخصية الإنسان الإماراتي بوجه عام، وهي القيم التي توارثها الأبناء عن الأجداد والمستمدة من المبادئ والقيم العربية والإسلامية والإنسانية. وهذا ما حدده صاحب السمو رئيس الدولة، حفظه الله، بقوله: إن «جيش دولة الإمارات العربية المتحدة خطط له أن يستوعب السلاح المتطور استيعاباً فكرياً نبيلاً يبتعد به عن وهم القهر والحروب والتسلط، ويتوجه به نحو أرقى الرغبات الإنسانية الخيرة في عالم آمن مستقر يحق فيه الحق وينحسر فيه الباطل محافظاً على أرضه من دون تفريط في ذرة من ترابه»، وهو الأمر الذي شهد له العالم كله في جميع المهمات التي قام بها خارج الحدود، سواء بتكليف من الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى أو نحو ذلك، أو بطلب رسمي لاستتباب الأمن في مناطق أخرى من العالم.

وعلى أساس هذه الرؤية الاستراتيجية للقيادة الرشيدة، حرص الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، على متابعة القوات المسلحة وتطويرها بالشكل الذي تقف به اليوم بهذا الشموخ والإرادة والمهنية العالية، وقد عبّر سموه عن هذه الاستراتيجية بقوله: «إن جهود تطوير قدرات قواتنا المسلحة وتحديثها تنطلق من رؤية استراتيجية تأخذ في اعتبارها المتغيرات الإقليمية والدولية وتواكب أحدث مستجدات الصناعات العسكرية والدفاعية من معدات وتقنيات ومنظومات متطورة، إضافة إلى ارتكازها على العنصر البشري ذي الكفاءة العالية والقادرة على التعامل مع المخاطر والتحديات والتطورات المستقبلية كافة. إن القيادة الحكيمة تواصل اهتمامها وحرصها على تطوير أفرع وتشكيلات القوات المسلحة كافة لتكون الدرع الحصينة التي تزدود عن حياض الوطن وتوفر له الأمن والاستقرار»، وهذا ما كان يعمل عليه دائماً المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه. وما هو قد تحقق اليوم، والحمد لله.

التوطين مسؤولية مجتمعية مشتركة

خلال سنوات الاتحاد الثلاث والأربعين، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة، العديد من المبادرات والقرارات التي تصب في مصلحة رفاهية الإنسان الإماراتي، وضمان الحياة الكريمة له، باعتباره محور العملية التنموية والركيزة الأساسية للتقدم والتطور، وكانت هذه المبادرات في البداية برعاية الأب المؤسس، المغفور له، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ومن بعده برعاية قائد المسيرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، الذي دأب يقول: «إن الإنجاز الأكبر والأعظم الذي نفخر به، هو بناء إنسان الإمارات وإعداده وتأهيله ليحتل مكانه، ويسهم في بناء وطنه والوصول به إلى مصافّ الدول المتقدمة».

وجعلت دولة الإمارات العربية المتحدة قضية تمكين المواطن على رأس أولويات الرؤى الاستراتيجية الوطنية، بل إنها تبنت استراتيجيات خاصة بذلك، كالاستراتيجية الوطنية للتوطين، التي تعتبر التوطين مصلحة وطنية، ومطلباً أساسياً للأمن الوطني والنمو والتنمية، وتسعى إلى تطوير العمل الحكومي والمؤسسي عبر تدعيمه بالعنصر البشري المواطن في مختلف المناصب والوظائف، وعبر مواجهة الممارسات التي تتنافى مع سياسة التوطين، كالتسرب الوظيفي وتلاعب المؤسسات والشركات في نسب التوطين، أو قيامها بإنهاء خدمات المواطنين.

ومؤخراً كشفت إحصائية لوزارة التربية والتعليم، عن ارتفاع نسبة استقالة المعلمين المواطنين بنحو الثلث، حيث بلغت حالات الاستقالة في الفصل الدراسي الأول فقط 319 حالة في مختلف المناطق التعليمية بالدولة، وتصدّر المعلمون المواطنون قائمة الاستقالات بواقع 182 معلماً ومعلمة، وردت الوزارة ذلك إلى أسباب عدة، على رأسها حصول المعلمين على وظائف بمزايا أفضل والرغبة في التقاعد وأسباب صحية. وجدير بالذكر أن جهات رسمية، كاللجنة المؤقتة للتوطين في القطاعين الحكومي والخاص بالمجلس الوطني الاتحادي، حذرت مسبقاً، من استقالة مواطنين غالبيتهم من حملة شهادة البكالوريوس والدراسات العليا من عدد من الوظائف، بالتزامن مع انخفاض عدد المعينين الجدد من المواطنين في الفترة نفسها في الوظائف ذاتها، ما يترتب عليه آثار سلبية في خطط الدولة التنموية. وفيما يتعلق بقطاع التعليم نجد أنه إضافة إلى كون استقالة المعلم تترك العملية التعليمية بشكل عام، فإنها في الوقت نفسه تخلّ بمساعي الدولة في رفع نسبة الكادر التعليمي المواطن من الجنسين، باعتباره أحد استحقاقات تحقيق تعزيز الهوية الوطنية وترسيخها في نفوس الأجيال القادمة، ولاسيما في ظل الانفتاح الثقافي على العالم، وما يمثله ذلك من تحدٍ في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها المنطقة.

وقد شهدت الفترة الماضية بعض حالات تسريح الموظفين المواطنين من مؤسسات القطاع الخاص بالدولة، في ظاهرة تنعكس سلبياً على جهود التوطين، فجاء تسببها إهداراً للجهود والأموال التي بذلتها - وتبذلها - الدولة، التي من بينها إطلاق العديد من المبادرات كـ «مبادرة أبشر»، والبرامج التحفيزية المختلفة التي تسعى إلى ضمان التحاق الكوادر المواطنة بالوظائف، وجهود الدولة في تقليص الفجوة بين الرواتب والامتيازات ما بين القطاعين الحكومي والخاص، ودعم الشركات المشاركة في المبادرة بتحمل نسب من المكافآت الشهرية وتكاليف التدريب المقدمة للموظف المواطن، إلى غير ذلك، فإنها كذلك تتسبب في إشعار الكوادر البشرية المواطنة بغياب الاستقرار الوظيفي، وتخوفها على مستقبلها الوظيفي في أثناء عملها بالقطاع الخاص، فيما كان من أبرز مسببات العزوف عن العمل في الوظائف المتاحة في هذا القطاع على الرغم من أهميتها.

وفي مواجهة جميع هذه المظاهر، فإن كل الأفراد والمؤسسات الخاصة والمؤسسات الحكومية، وجميع مكونات المجتمع الإماراتي، مسؤولون عن دعم جهود التوطين وترسيخها، فالتوطين مطلب وطني، يستفيد منه الجميع ويلتزم به الجميع أيضاً.

قراءة تحليلية لأبرز ثلاثة عوامل لوجستية لتمدد داعش

«عسكرياً - وسياسياً- ودعماً إيرانياً للميليشيات» ثلاثة عوامل رئيسية تسهم في استمرارية المسار المتأرجح للتمدد والتقلص لتنظيم «داعش» في العراق.

من أمثلة أخرى، مثلاً ما أعلنته وزارة الدفاع العراقية، أول من أمس الجمعة، أن «فرقة التدخل السريع الأولى والحشد الشعبي، بإسناد من طائرات القوة الجوية، وبإشراف مباشر من قائد الفرقة، شنت عملية استباقية واسعة النطاق، جنوب غرب ناحية الكرمة من ثلاثة محاور لتطهير مجمع المعامل في منطقة الحراريات».

العملية تكلفت بالنجاح إذ قتل 100 إرهابي من جنسيات مختلفة بينهم قيادات عسكرية مهمة من «داعش»، إضافة إلى تدمير 15 آلية وتفجير عربات مفخخة، ورفع 250 عبوة ناسفة. وبينما تستمر الاستعدادات لتحرير محافظة صلاح الدين من «داعش»، تستمر الأخيرة في السيطرة على عدد آخر من المناطق باستخدام أساليب الإرهاب من قتل وخطف لمجاميع السكان في مناطق متعددة. صورة مأساوية يمكن إنهاؤها عسكرياً



لمصلحة قوى التحالف الدولي، من خلال توحيد المواقف السياسية بين فرقاء العملية السياسية فقط، واستخدام القوات العسكرية البرية بشكل مهني بعيداً عن تأثيرات الميليشيات الموالية لإيران.

إن تعزز الثقة المتبادلة ليس بالأمر السهل طالما الموقف السياسي العراقي لا يزال دون الطموح والانقسام في الرأي العام، حيث تتصاعد حدة الخلافات السياسية بين العبادي والمالكي حول درجة الإصلاح العسكري والسياسي، التي بدورها تجد انعكاسها في موقف ضعيف من مساندة أهالي الأنبار في مواجهة تنظيم «داعش»، حتى إن بعض عشائر الأنبار أخذت تستنجد بالولايات المتحدة الأمريكية لدعمها. وأكثر ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في ضربات جوية وتقديم الخبرة والتدريب (نحو 3000 إلى 4500 مستشار أمريكي).

من الصعب تصور حدوث تغيير حقيقي في الخارطة الجيوسياسية لمصلحة العراق المستقل عن إيران طالما أن النفوذ الإيراني يستمر سياسياً وعسكرياً مع الميليشيات الشيعية المتنفذة.

في مقالة واحدة نجد أمثلة متباينة للمسار المتأرجح لتنظيم «داعش» بين التمدد والتقلص في العراق. ففي حين يحاصر مسلحو «داعش» قاعدة عين الأسد (160 كيلومتراً عن بغداد) ويشنون هجمات متواصلة على قاعدة الحباينة (غرب بغداد)، فإننا نجد قوات الأمن العراقي تتقدم بحذر نحو الفلوجة الواقعة تحت سيطرة التنظيم منذ عام تقريباً.

ثلاثة عوامل مؤثرة في بلورة المسار المتأرجح لـ«داعش» تقع في الأطر: العسكرية «قوة الردع» / والسياسية «درجة التوافق الداخلي» / ودور القوى الإقليمية «التدخل الإيراني في الشأن العراقي». برغم حدة الضربات الجوية التي تشنها قوى التحالف الاستراتيجي تحت القيادة الأمريكية ضد مواقع «داعش» في العراق وسوريا، فإن تنظيم «داعش» لا يزال يمتلك جزءاً كبيراً من

الترسانة العسكرية التي سيطر عليها من العراق وسوريا. استراتيجيته في هدم الحدود بين العراق وسوريا مكنته من التمدد واحتلال الموصل، ما شكل مجالاً حيويًا له. داعش يمتلك المعدات والآليات والأسلحة الثقيلة والمتطورة التي خلفها الجيش العراقي بعد تركه لمواقع، بالإضافة إلى ما سيطر عليه من مواقع الجيش السوري من الرقة.

في مقابل قوة «داعش» العسكرية نجد وضعاً يتميز بنواحي قوة وضعف يتباينان للقوى المواجهة له وفقاً للمتغيرات السياسية والعسكرية. حالياً يمكن القول إن نواحي الضعف أكبر كنتيجة واضحة لعدم إمكانية السيطرة المطلقة طويلة الأمد على الأرض عقب تحريرها، باستثناء نموذج البيشمركة في شمال العراق، مع ذلك ينتشر جو من التفاؤل النسبي يفيد بأن القوة العسكرية المقابلة لـ«داعش» قد تنامت محققة انتصارات مهمة في «جبل سنجار» وفي المناطق المحيطة بسد الموصل، قاطعة عدداً من خطوط التمويل الأساسية لـ«داعش».

برغم ذلك، فإن الحرب لا تزال قائمة، بل ويشدد أوراها. طبيعة المسار المتأرجح بين تمدد داعشي وانكماش تتوضح

ما الذي ينتظر الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق؟

أوضح ديفيد إس كلاود، مراسل الشؤون العسكرية والبنجابون في مقاله في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» أنه مع انتهاء السنة السادسة من ولاية الرئيس باراك أوباما القائد العام الذي تعهد ذات مرة بإنهاء أطول حرب خاضتها الولايات المتحدة، فإنه لا يزال يحتفظ بألاف الجنود في أفغانستان والعراق - تلك الصراعات التي لم تتوافق مع الجداول الزمنية التي وضعها البيت الأبيض.



إلى جانب مستشارين من دول أخرى في تدريب قوات الأمن الأفغانية. كما أن القوة الجوية الأفغانية لا تزال بدائية، وتحتاج إلى عمليات التدريب وتعلم المهارات والقدرة على القتال، لكنها لا تزال غير قادرة على المحافظة على قدراتها ومهاراتها لفترة طويلة. ويعمل معظم الجنود الأمريكيين في قواعد جوية كبيرة في شرق أفغانستان وجنوبها ولا يعملون في مواقع قتالية.

ويضيف الكاتب: على الرغم من إصرار البيت الأبيض على انتهاء الدور القتالي للولايات المتحدة، فإن القوات قد تضطر إلى المساعدة في الدفاع عن القواعد ضد هجمات المتمردين. ومن المنتظر أن يواصل نحو 4000 جندي من القوات الخاصة تنفيذ الهجمات ضد فلول «القاعدة» ومؤيديهم، كما أن القوات الأمريكية لديها تفويض لدعم الجيش الأفغاني ومساندته من خلال الهجمات الجوية، وتوفير المؤن واللوازم، بما في ذلك القوات البرية، حال تعرض القوات الأفغانية لخطر الهزيمة في مواجهة عناصر المتمردين.

دور القوات الأمريكية في العراق

لقد وضع البيت الأبيض قيوداً صارمة على دور القوات الأمريكية هناك، ومن المفترض عدم مشاركة أي جندي أمريكي في المعارك البرية. ويقوم عناصر من القوات الخاصة بتقديم المشورة للقادة العراقيين والأكراد من

يقول الكاتب: صادفت نهاية عام 2014 انتهاء الدور القتالي الرسمي للولايات المتحدة في أفغانستان، وتحول دور القوات الأمريكية إلى التدريب والدعم بداية عام 2015 وسط الهجمات المتزايدة التي تشنها عناصر من حركة «طالبان». وفي العراق هناك المزيد من القوات الأمريكية في طريقها إلى الحرب التي يفترض لها أن تنتهي وفق الحسابات الأمريكية، مبيناً أن أوباما يعرف منذ فترة طويلة، بشكل سري على الأقل، أن السعي لسحب القوات الأمريكية من مناطق الحروب، لن ينهي الصراعات في تلك المناطق، وإنما سينهي التورط الأمريكي، إلا أن ذلك الهدف يبدو بعيد المنال.

وطرح الكاتب مبادئ أولية حول ما يخبئه عام 2015 بالنسبة إلى البنجابون وأفغانستان والعراق. وأوضح أن الولايات المتحدة نفذت انسحاباً رئيسياً خلال العامين الماضيين من أفغانستان وقلصت عدد الجنود من 100 ألف جندي خلال الحرب إلى 10800 جندي اليوم، وهذا هو العدد الذي وافق عليه البيت الأبيض، ومن المنتظر أن يخفض العدد إلى 9800 جندي وسحب جميع الجنود الأمريكيين في نهاية عام 2016 باستثناء قوة صغيرة، قريبة من السفارة الأمريكية. أما بالنسبة إلى العراق فقد ظهرت صعوبات لتنفيذ مثل هذه الجداول الزمنية، حيث أقدمت الولايات المتحدة على سحب قواتها بالكامل في ديسمبر عام 2011، ولكن الرئيس أوباما أعلن في أغسطس الماضي، خطأً لإرسال نحو ألف وخمسمئة جندي إلى العراق عقب اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» مناطق واسعة في سوريا وسيطرته على أجزاء كبيرة من البلاد. وقد قرر أوباما مؤخراً مضاعفة عدد الجنود الأمريكيين إلى 3100 جندي لدعم الجهود انطلاقاً من قواعد جوية في المنطقة.

دور القوات الأمريكية في أفغانستان

هناك الكثير من المهام التي تضطلع بها القوات الأمريكية في أفغانستان، حيث يعمل الجنود الأمريكيون



مراكز العمليات المشتركة، حيث يتم تنسيق الضربات الجوية ضد مواقع تنظيم الدولة الإسلامية. ويعكف ضباط أمريكيون على الانتهاء من وضع الخطط للبدء في إعادة تدريب القوات البرية العراقية التي انهارت خلال الصيف الماضي عند مهاجمتها من جانب تنظيم الدولة، أو التي واجهت عقبات من جانب ضباط طائفيين، أو من ناحية المعدات الفقيرة، كما تقوم القوات الأمريكية بتنسيق عمليات تسليم الأسلحة والمعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى العراق.

وولعه بوضع مواعيد للانسحاب، هو التضحية بالعديد من المكاسب التي خاضت الولايات المتحدة الحروب من أجلها في العراق ويخاطر بفعل الشيء نفسه في أفغانستان، عقب حالة الفوضى التي عمت العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، ويأملون أن يُظهر أوباما مزيداً من المرونة بشأن بقاء عدد من القوات في أفغانستان في حال عدم الاستقرار الأمني في تلك المنطقة.

وأشار الكاتب إلى أن الولايات المتحدة تحولت إلى دور تقديم الدعم وتفادي الإصابات بين الجنود الأمريكيين، إلا أن القيام بذلك الدور من غير المحتمل أن يسير بصورة سلسة، ويتضح ذلك من خلال القلق الذي يعتري الرئيس الأفغاني الجديد أشرف غني حيال ضعف القوات الأفغانية في صد الهجمات المستقبلية لحركة «طالبان» ومن ثم يمارس حالياً الضغوط على المسؤولين الأمريكيين لإبطاء عملية الانسحاب وفق الجدول الزمني عقب الهجمات الكثيرة التي نفذتها حركة «طالبان».

ما الرهانات بالنسبة إلى أوباما؟

من الناحية السياسية، يأمل البيت الأبيض أنه من خلال تقليص مهمات الجيش في الخارج، فإن الرأي العام الأمريكي سيمنحه الدعم بما فيه الكفاية لتحقيق هدفه المتمثل في إنهاء الحروب من دون التفاوض عن تهديدات الأمن القومي النابعة من المناطق الخارجية. وهناك سيناريو آخر: في حال استمر تمرد حركة «طالبان» وهجماتها في أفغانستان، فإن أوباما سيواجه ضغوطاً متزايدة من جانب قادته والمسؤولين الأفغان والجمهوريين الذين يسيطرون على الكونجرس لتوسيع المهمة في أفغانستان، وقد يبرز مثل هذا السيناريو في العراق أو سوريا، حيث تشير الدلائل إلى أن الضربات الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية قد وصلت إلى حدود قدرتها على إلحاق الضرر بمقاتلي تنظيم الدولة. وقبل مغادرته البيت الأبيض عام 2017، قد يواجه أوباما القرار حول تذكره كرئيس أعاد القوات إلى الوطن، أم إن الرئيس الذي انسحب بصورة سريعة.

مشاعر البنتاجون حيال استراتيجية البيت الأبيض

هناك الكثيرون داخل البنتاجون ممن يشعرون بالسعادة لرؤية النهاية للحروب المكلفة، لكن هناك البعض ممن يعتبرون أن هدف أوباما من فك الارتباط العسكري،



خمسة أسلحة كورية شمالية تثير الخشية لدى كوريا الجنوبية والعالم

أشار الكاتب، كايلى ميزوكامي، في سان فرانسيسكو في مقاله في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» إلى أن كوريا الشمالية تمتلك ترسانة مدهشة من عشرات الآلاف من المشاة إلى المدفعية الثقيلة، وصولاً إلى الأسلحة النووية.



ووصف الكاتب كوريا الشمالية بأنها بلد فقير متداعٍ، لكنها الدولة الأكثر قمعاً في العالم، والمدمجة بالسلح، وتهدد وبصورة منتظمة باندلاع حرب، وهي مازالت من الناحية الفنية في حالة حرب مع الولايات المتحدة. وقسم الكاتب الترسانة الكورية الشمالية إلى ثلاث فئات: فئة مفيدة لضمان بقاء النظام، وفئة مفيدة لإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، وفئة مفيدة للاستفزاز.

إلى 1300 كيلومتر، وله القدرة على الوصول إلى كوريا الجنوبية واليابان.

2 - الغواصات صغيرة الحجم: لدى كوريا الشمالية بضع عشرات من الغواصات الصغيرة، تحت فئة أسلحة الاستفزاز. ويستخدم النظام هذه الأسلحة للاستفزاز في حوادث العنف، وقد تم تصميمها للفت الأنظار نحو النظام أوقات السلم، وقد نجحت كوريا الشمالية في تصنيع 40 غواصة من طراز «سانج-0» وهي مجهزة بأربعة صواريخ طوربيد ويمكنها حمل 16 لغماً بحرياً.

3 - المدفعية الثقيلة: تمتلك كوريا الشمالية أعداداً كثيرة من المدفعية، ومدفعية بعيدة المدى، التي يمكن أن تستخدم ضد العاصمة سيئول في أي حرب مستقبلية.

4 - الصواريخ الباليستية: تمكنت كوريا الشمالية من تطوير مجموعة كبيرة من الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى. وعلى الرغم من كونها بدائية نسبياً وفق المعايير الحديثة، فإن تلك الصواريخ لا تزال تشكل تهديداً كبيراً. ومن المتوقع أن تكون الصواريخ الباليستية قصيرة المدى الأحداث أكثر دقة في الإصابة.

5 - الأسلحة الكيماوية: لقد عرفت كوريا الشمالية منذ زمن طويل بامتلاكها ترسانة من الأسلحة الكيماوية، لكنها لا تهدد باستخدامها ضد كوريا الجنوبية أو الولايات المتحدة، مثلما الحال بالنسبة إلى الأسلحة النووية. وتنتج كوريا قذائف المدفعية ورؤوس الصواريخ وأسلحة الجو القادرة على حمل الأسلحة الكيماوية كما تقوم بتصدير الأسلحة الكيماوية إلى دول أخرى.

وأوضح الكاتب أن الأسلحة النووية المفيدة لضمان بقاء النظام، حيث هناك الأعداد الكثيرة من الدبابات لدى الجيش الشعبي الكوري المفيدة لإعادة توحيد شبه الجزيرة عن طريق الحرب، لكنها ليست ذات أهمية كرادع استراتيجي وغير مفيد للاستفزاز. أما الزوارق الحربية لكوريا الشمالية فلا قيمة لها سوى استخدامها في الاستفزازات البحرية. ولدى كوريا الشمالية 5 أسلحة تثير الخوف والقلق لدى كوريا الجنوبية:

1 - الأسلحة النووية: تقول كوريا الشمالية بصورة علنية إن ترسانة هذه الأسلحة النووية هي بمنزلة الردع لعملية تغيير النظام بالقوة. وطالما بقي لدى كوريا الشمالية أسلحة نووية، فإن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لن تقدما على تهديد نظام كيم مباشرة. أما الجيش الشعبي الكوري الشمالي والبحرية وسلاح الجو فقد عفا عليها الزمن ولا تضاهي القوات الأمريكية أو الكورية الجنوبية. وحسب تقديرات الاستخبارات الأمريكية، فإن لدى كوريا الشمالية أقل من 1000 طن من مادة «تي إن تي» شديدة الانفجار، بينما كانت قنبلة هيروشيما، تحوي 18000 طن من المواد شديدة الانفجار، أو 18 كيلوطن). لكن في عام 2013 تمكنت كوريا من امتلاك 6-40 كيلوطن من مادة شديدة الانفجار. وحسب «معهد أبحاث السلام الدولي» في استوكهولم، فإن كوريا الشمالية تحتفظ بمخزون نووي يقدر بـ 6-8 رؤوس نووية. وتفتقر كوريا الشمالية إلى تقنية تركيب الرؤوس النووية على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وتوقع المعهد أن تتمكن كوريا من تركيب الرؤوس النووية على صاروخ «نودونغ» المحمول، الذي يصل مداه



العراق يصدر 2.940 مليون برميل يومياً من النفط في ديسمبر الماضي

لغرض التصدير، وذلك عقب توصل الوفد الكردي برئاسة نيجرفان البرزاني مع الحكومة العراقية إلى اتفاق بشأن حصة الإقليم في الموازنة وتصدير النفط، حيث ستكون حصة الإقليم في الموازنة



حذر وزير المالية العراقي، هوشيار زبياري، منطقة كردستان من تصدير أي كمية من النفط من دون الرجوع إلى بغداد، مشيراً إلى أن هكذا خطوة ستشكل خطراً على الاتفاق النفطي المبرم بين الحكومة وكردستان.

بنسبة 17%. في وقت أعلن متحدث باسم وزارة النفط العراقية أن متوسط صادرات البلاد من النفط الخام في ديسمبر الماضي بلغ 2.9 مليون برميل يومياً، وهو أعلى مستوى له منذ عام 1980.

وذكر مسؤولون في القطاع أن صادرات البلاد من المرفأ الجنوبي بلغت مستوى قياسياً مرتفعاً عند 2.8 مليون برميل يومياً، فيما وصلت الإيرادات إلى 5.2 مليار دولار، غير أن إيرادات العام بأكمله بلغت 84.2 مليار دولار.

وقال زبياري خلال مقابلة صحفية: إن قيام كردستان بتصدير أي كمية من النفط من دون الرجوع إلى بغداد، سيؤدي إلى فقدان الثقة بين الطرفين ويشكل خطراً على الاتفاق النفطي الذي أبرم مؤخراً بين أربيل وبغداد، داعياً الإقليم إلى التعامل بشفافية فيما يتعلق بتصدير النفط.

وينص الاتفاق على تسليم كردستان ما لا يقل عن 250 ألف برميل نفط يومياً إلى الحكومة الاتحادية

الصين أكبر منتج للكهرباء النظيفة بـ 99 مليار كيلوواط

حقق سد الممرات الثلاثة الصيني، أكبر سد في العالم، إنتاجاً قياسياً عالمياً من الكهرباء متغلباً على سد إيتيبو المشترك بين البرازيل والباراجواي. ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن شركة سد الممرات الثلاثة، أن السد العملاق على نهر يانجتسيه في مقاطعة هوبيه وسط البلاد أنتج 98.8 مليار كيلوواط/ساعة في عام 2014. وتبلغ طاقة إنتاج التوربينات الـ 32 في السد مجتمعة 22,5 مليون كيلوواط؛ أي ما يوازي 15 مفاعلاً نووياً حديثاً. وقالت الشركة إن إنتاج الكهرباء من السد يوازي حرق 49 مليون طن من الفحم، وإن ذلك يخفف إنتاج ثاني أكسيد الكربون بنحو 100 مليون طن.



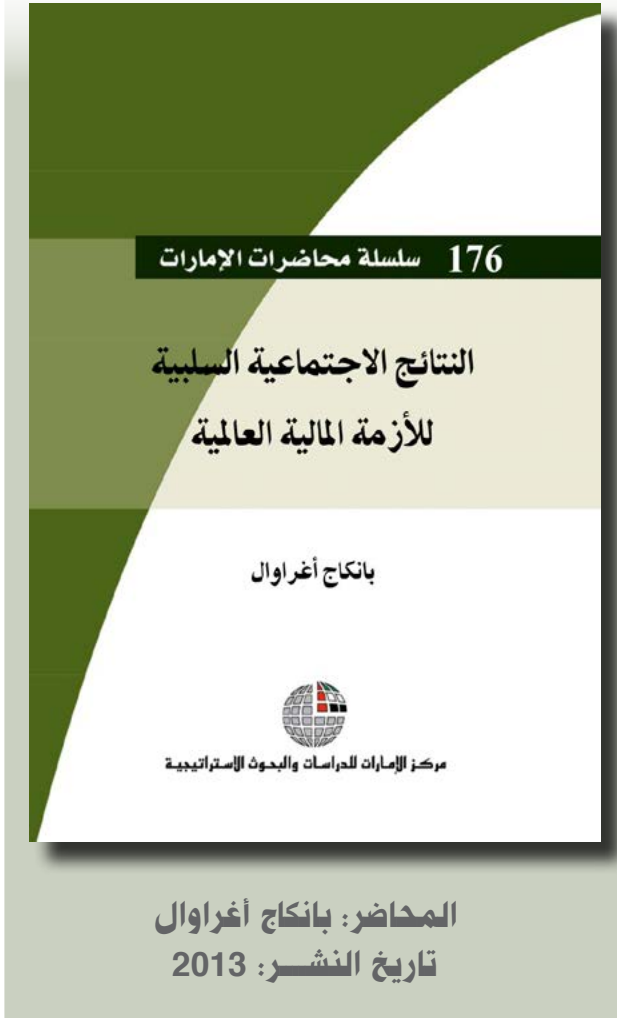
255 مليار جنيهه عزز الموازنة المصرية

أصدر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قانوناً باعتماد الحسابات الختامية للعام المالي 2013/2014، التي بلغ حجم استخدامات الموازنة المصرية العامة فيها نحو 824.4 مليار جنيه، مقابل نحو 665.8 مليار جنيه بختام الموازنة العامة السابقة لعام 2012/2013. وكشف القانون عن تلقي مصر متحاً خلال العام المالي الماضي بقيمة إجمالية تبلغ 95.9 مليار جنيه بزيادة بنحو 90.5 مليار جنيه على العام المالي السابق. وبلغت قيمة الإيرادات غير الضريبية نحو 100.6 مليار جنيه، بزيادة بنحو 7 مليارات جنيه على العام السابق، كما كشف الحساب الختامي عن تحقيق إيرادات ضريبية بقيمة 260.3 مليار جنيه بزيادة بنحو 9 مليارات جنيه تقريباً على العام السابق.

وتضمنت الأرقام تحقيق إيرادات عامة من عمليات الإقراض وبيع الأصول بنحو 4.3 مليار جنيه. وأظهر القانون الذي أصدره الرئيس تحقيق مصر لإيرادات عامة بنحو 461.7 مليار جنيه وعجز كلي بقيمة 255.4 مليار جنيه.



النتائج الاجتماعية السلبية للأزمة المالية العالمية



خضعت أسباب الأزمة المالية عام 2008 وتداعياتها لبحوث جيدة وتوثيق واسع النطاق، ولاسيما في الجوانب المالية والاقتصادية، ولكن الجوانب الاجتماعية لم تحظَ باهتمام بحثي كبير. إن من أصعب العواقب الرهيبة لهذه الأزمة، هو ما يُطلق عليه مصطلح «التداعيات الإنسانية المباشرة»، المتمثلة في ارتفاع معدلات حوادث الانتحار، والقتل، والقتل العمد-الانتحار. وقد نتجت هذه التداعيات من الاختلال الناجم عن الصعوبات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المرتبطة بالأزمة المالية العالمية.

تمثل حوادث القتل العمد-الانتحار (المعروفة أيضاً باسم القتل-الانتحار) أشد أشكال العنف الذي تكون نتيجته قاتلة للضحية والجاني معاً، حيث ينتحر الجاني في غضون أسبوع. وهناك في كثير من الأحيان ضحايا ثانويون؛ مثل الأطفال والأقارب والجيران أو المارة.

وقد وثّق باحثون انتشار حوادث القتل العمد-الانتحار، وأشاروا إلى أن مثل هذه الحوادث ضار جداً بالنظام الاجتماعي لأسباب متعددة:

أولاً، يتم تجاوز النظام الجنائي لأن الجانبين كليهما يكونان في عداد الأموات، ما يولد شعوراً بتقبّل الناجين هذه النهاية المأساوية. ثانياً، يمكن أن يحرض مثل هذا الحدث على «انتقال عدوى الانتحار» وحدث ردود أفعال «مقلّدة».

وعليه، أجريت دراسة رصدية لفترة طويلة من الزمن تتناول أثر الأزمة المالية العالمية وصحة كبار السن النفسية، وتشير إلى أن الأعراف الاجتماعية (خلافاً للأحداث الفردية مثل فقدان الوظيفة)، والمقارنات تلعب دوراً مهماً في تحديد العلاقة بين الحدث الذي يؤثر في الوضع المالي للفرد والنتائج الصحية البدنية والعقلية. ولعل حوادث الانتحار، والقتل، والقتل

العمد-الانتحار، أفضل مثال على تلك النتائج المؤسفة. بدأ انهيار قطاع الإسكان مع نهاية عام 2006. وفي الأعوام الثلاثة التي تلت ذلك، كان نحو 2.5 مليون حالة حبس رهن قد حصلت بالأصل. وهناك أكثر من 7.5 مليون حالة حبس رهن أخرى ستحدث قبل أن تخف حدة الأزمة.

ولم يسبق لنا أن شهدنا تصاعداً في حالات حبس الرهن العقاري بهذا الحجم منذ الكساد العظيم عام 1929.

ففي تقرير حكومي قُدم إلى لجنة الإسكان في مجلس الشيوخ، أشار بن برنانكي، رئيس مجلس

في الأطفال وكبار السن الذين يجدون أنهم أقتلعوا من شبكاتهم الاجتماعية وعُرسوا في بيئات أخرى لم يألفوها. ويمكن لمثل هذه المستويات من التوتر بدء حلقة مفرغة من المشكلات الصحية والعقلية، وخسارة الدخل. وعليه، توّقت هذه الدراسة ظهور حوادث الانتحار، أو القتل، أو القتل العمد-الانتحار بوصفها انهياراً نهائياً لفرد يواجه الشدائد الناجمة عن حبس الرهن، أو تعثر سداد الرهن العقاري، أو الإخلاء.

وقد وجدت دراسة أخرى علاقة ذات دلالة إحصائية بين حالات حبس الرهن والجرائم العنيفة. وي طرح باحثون أن الأزمة الاقتصادية والديون العالمية الراهنة مثال على أنه لابد من حصول تحوّل في السياسة لتعديل طريقة توفير الصحة العالمية، بغية تجنب حدوث تأثير كارثي في حياة الناس.

لوحظت زيادة في نسبة حوادث الانتحار، والقتل العمد، والقتل العمد-الانتحار المشتركة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008. وخلافاً للاعتقاد العام، فقد حدث عدد كبير من هذه الوفيات في أوساط فئة أصحاب الدخل المرتفع، وأولئك العاملين في القطاع المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة حالات الانتحار بلغت ضعف نسبة جرائم القتل العمد تقريباً (19.5% مقابل 10.7%)؛ وأن الأسلحة النارية استخدمت في 57% من حالات الانتحار، وفي 40% من جرائم القتل العمد.

لا يوجد نظام اقتصادي يمكنه تحمّل مثل هذه الخسارة المباشرة في رأس المال البشري، لذلك لابد من صوغ سياسة واستراتيجية تحوّلان دون حدوث مثل هذه النتائج السلبية للانهايارات المالية، التي لامناس من أنها ستتكرر.

الاحتياطي الفيدرالي، عام 2012 إلى أن هناك نحو 12 مليون حالة رهن عقاري «غارقة» [أي ذات قيمة أقل من قيمتها الشرائية]، وبأسهم سلبية إجمالية بلغت قيمتها 700 مليار دولار، ونحو 660 ألف حالة رهن عقاري مرّ على استحقاقها 30 يوماً، و310 آلاف رهن عقاري مرّ على استحقاقها 60 يوماً، و1.4 مليون حالة مرّ على استحقاقها 90 يوماً أو أكثر، و1.4 مليون حالة رهن محبوس. ومع ذلك، فإن الـ8.6 مليون حالة رهن عقاري المتبقية (72%)، التي تمثل نحو 425 مليار دولار قيمة ملكيات عقارية سالبة، تعدّ ذات مدفوعات جارية.

وهناك موجة من حبس الرهن أحدثت تأثيراً في الحاصلين على قروض من الدرجة الأولى الثابتة الفائدة، نتيجة فقدان الوظائف وارتفاع مستوى البطالة العام. ويشير تقدير أصدره معهد السياسة الاقتصادية، إلى أن العائلات الأمريكية عانت تأكل نحو 8 تريليونات دولار من الثروة الشخصية منذ بداية الأزمة. ولوضع خسارة الثروة هذه في سياقها المناسب، يقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي القومي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2011 بلغ نحو 15 تريليون دولار.

قد تكون خسارة المنزل، أو التهديد بتلك الخسارة، مزعزعاً للاستقرار جداً بالنسبة إلى الأفراد، ولاسيما ذوي شبكات الأمان المحدودة، مثل الـ46% من العائلات في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقل أصولها السائلة عن 5 آلاف دولار أو الـ52% من الموظفين الذين يعيشون من راتبهم عيشة الكفاف. وأوضحت إحدى الدراسات أن العائلات التي تواجه مشكلة حبس الرهن كابدت ارتفاع معدلات الاكتئاب، والخلافات الزوجية، وتدني الأداء الأكاديمي. وغالباً ما يكون للانتقال القسري تأثير سلبي متفاوت